

تغير عرض النقد وتأثيره في التضخم والنتاج في العراق للمدة 2016-1990

م. علياء حسين خلف
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة ديالى

م. ثائر سعدون محمد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة ديالى

م. احمد صالح حسن كاظم
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة ديالى

المستخلص:

هدف البحث إلى تحديد طبيعة واتجاه العلاقة السببية ما بين تغيرات عرض النقد ومعدل التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عن طريق استخدام اختبار التكامل المشترك وسببية جرانجر، وعلى بيانات سنوية غطت المدة (2016-1990)، ولغرض بناء نموذج قياسي يوضح تأثير عرض النقد على التضخم والناتج تم الاقتصار على المعنى الضيق للنقود من خلال التعبير عنها بـ(M1)، وذلك بسبب أن المؤسسات المالية والمصرفية في العراق لا تعتبر متطورة بدرجة كافية. وتكمن فرضية البحث في أن استهداف التضخم والناتج عن طريق عرض النقد في العراق يتوقف على درجة التعاون والتنسيق في العمل ما بين السياسة النقدية والسياسة المالية، وتوصل البحث إلى أن هناك إنخفاض في مستوى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في العراق، وهذا ما أكده معدل نمو عرض النقد الذي يتغير مع تغيرات السياسة الإنفاقية، والذي أدى بدوره إلى الحد من فاعلية عرض النقد من السيطرة على مناسيب السيولة والناتج، وأهم ما يوصي به البحث رفع مستوى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لتوجيه الإنفاق الحكومي وفقاً لمقتضيات النمو الاقتصادي، واعتماد سعر فائدة مشجع على الادخار، فضلاً عن تغطية مخاطر تقلبات سعر صرف الدينار العراقي.

الكلمات المفتاحية / عرض النقد، معدل التضخم، النمو الاقتصادي.

Effect of developments in the money supply on inflation and output in Iraq for the period (1990-2016)

Abstract:

The objective of the research is to determine the nature and direction of the causal relationship between the changes in the money supply, the inflation rate and the growth rate of the GDP through the use of the joint integration test and the Granger question and annual data covering the period (1990-2016). For the purpose of building a standard model showing the effect of money supply on inflation and output, the narrow meaning of money was expressed only by the expression of M1, because Iraq's financial and banking institutions are not sufficiently developed. The hypothesis of research is that targeting inflation and output through the supply of cash in Iraq

depends on the degree of cooperation and coordination in the work between monetary policy and fiscal policy, and the research found that there is a decline In the level of coordination between the monetary and monetary policies in Iraq, as confirmed by the growth rate of money supply, which changes with the changes in the policy of spending, which in turn reduced the effectiveness of money supply from controlling the levels of liquidity and output. The most important recommendation of the research is to raise the level of coordination between the fiscal and monetary policies to guide government spending in accordance with the requirements of economic growth, the adoption of an encouraging interest rate on savings, as well as covering the risk of fluctuations in the exchange rate of the Iraqi dinar.

Key word / Money supply, inflation rate, economic growth.

المقدمة:

يعد استهداف التضخم الهدف الرئيسي للسياسة النقدية بمختلف أدواتها ولا سيما متغير الإدارة المتمثل في عرض النقد من خلال السيطرة على مناسيب السيولة بما يوازي الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني أي بما يوازي التدفقات الحقيقية من السلع والخدمات, ولكن بعد عام (2004) وحصول البنك المركزي العراقي على استقلاله من السلطة المالية اصبح البنك يسعى إلى تحقيق هدف نهائي يشتمل على استهداف التضخم والنتائج المحلي الإجمالي معاً. والمتابع للاقتصاد العراقي يجد إن استهداف التضخم واستهداف الناتج عن طرق عرض النقد هو بالأخير يعتمد بشكل كامل على السياسة المالية من خلال تمويل الإنفاق الحكومي من مبيعات النفط الخام ومبادلة المركزي الدولارات النفطية بالعملة المحلية وهو ما يفقد جزء من استقلالية البنك أو يشكك في بعض الشيء في الاستقلالية, وحتى مع استهداف الناتج يضعف تأثير عرض النقد على النمو الاقتصادي لضعف تأثيره على سعر الفائدة بسبب تخلف الجهاز المصرفي, مما يتطلب رفع درجة التعاون والتنسيق ما بين السياسة النقدية والسياسة المالية لتحقيق الاهداف الاقتصادية المنشودة. وقد تم تقسيم البحث الى اربعة اجزاء رئيسة الاول تناول المفاهيم الاربعة لعرض النقد, في حين تناول الجزء الثاني العلاقة ما بين مناسيب السيولة والتضخم والناتج, وتناول الجزء الثالث النموذج القياسي لتحديد اتجاه العلاقة بيت متغيرات البحث, فيما خصص الجزء الأخير للاستنتاجات والتوصيات.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال تقييم مدى قدرة مؤشر إدارة السياسة النقدية (عرض النقد) على استهداف التضخم والناتج المحلي.

مشكلة البحث:

إن تحول السياسة النقدية من الهدف التقليدي (الاستقرار العام للأسعار) إلى النمو الاقتصادي (التأثير على القطاع الحقيقي) يثير تساؤلات عديدة أهمها، ما مدى قدرة البنك المركزي في الاستمرار في دعم نمو القطاعات الحقيقية من خلال الإقراض الزراعي والصناعي والإسكاني.

فرضية البحث:

ضعف تأثير عرض النقد على الناتج المحلي مما يجعل الحديث على قدرة السياسة النقدية في استهداف القطاع الحقيقي في العراق مبكراً.

هدف البحث:

تحديد طبيعة واتجاه العلاقة السببية ما بين تغيرات عرض النقد وبين مؤشر الاستقرار السعري (معدل التضخم) ومؤشر النمو الاقتصادي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) عن طريق استخدام اختبار التكامل المشترك وسببية جرانجر.

منهج البحث:

من أجل اختبار فرضية البحث وتحقيق أهداف البحث فقد تم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي للتعرف على مفاهيم عرض النقد والتضخم والناتج المحلي الإجمالي وتقدير اتجاهات العلاقة السببية بينهما باعتماد سببية جرانجر.

هيكلية البحث:

بناءً على ما تقدم فقد تم تقسيم هذا البحث إلى خمس أجزاء رئيسية وعلى النحو الآتي:

- 1- مفهوم عرض النقد.
- 2- تحليل العلاقة بين مناسيب السيولة (عرض النقد) والتضخم للمدة (1990-2016).
- 3- تحليل العلاقة بين مناسيب السيولة (عرض النقد) والناتج للمدة (2004-2016).
- 4- النموذج القياسي المستخدم وتحليل النتائج.
- 5- الاستنتاجات والتوصيات.

1- مفهوم عرض النقد:

يشار إلى الكمية المتداولة من النقد، في أي وقت من الأوقات بتعبير العرض النقدي (The money supply) ، ويستخدم الاقتصاديون والمحللون الماليون تعاريف مختلفة لمفهوم العرض النقدي، إلا أن جميع هذه التعاريف تتفق فيما بينها على اعتبار أن العرض النقدي يساوي مجموع العملة المتداولة مضافاً إليها بعضاً من أنواع الودائع التي تمثل التزاما على المؤسسات المصرفية والمالية (شندي وعبد الخضر، 2016، 4). والحقيقة أن اختلاف الاقتصاديين حول نوع الودائع التي يمكن أن يتضمنها تعريف العرض النقدي قد أدى إلى قيام تعاريف متعددة لهذا المفهوم، تتسع وتضيق (أي هذه

التعاريف) بحسب ما تشمله من أنواع الودائع. وبشكل عام ظهرت عدة مفاهيم لعرض النقود حيث سيتم التطرق إلى كل مفهوم على حدة وعلى النحو الآتي:

أولاً: عرض النقود بالمعنى الضيق (M1) (Narrow Money Supply):

ويطلق على هذا النوع اسم الكتلة النقدية ويعرف بعرض النقود (M1) ويتمثل بمجموع العملة في التداول لدى الجمهور + الحسابات الجارية (ودائع تحت الطلب) لدى البنوك التجارية. يلاحظ من التعريف أعلاه أن عرض النقود يتكون من العناصر الآتية (السيد علي والعيسى, 2004, 48):

أ- النقود المتداولة (Money in Circulation) والمتمثلة بالعملة الورقية والمعدنية والتي تستخدم في المعاملات المختلفة.

ب- الودائع المحتفظ بها على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب في البنوك التجارية (Demand Deposits). وتعتبر كلا الودائعين وسائل دفع فورية ذات سيولة عالية, لذلك يمكن احتساب عرض النقود (M1) في مجتمع ما باستخدام المفهوم الضيق من خلال المعادلة الآتية: [عرض النقود = النقد المصدر + الودائع الجارية (ودائع تحت الطلب) - النقد لدى البنوك التجارية (الاحتياطيات)].

ومن المعادلة أعلاه نرى بأن النقد المصدر مطروحاً منه النقد لدى البنوك يمثل العملات الورقية والمعدنية التي يتم تداولها في المجتمع في تلك اللحظة.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك اختلاف ما بين عرض النقود بالمفهوم الضيق (M1) وبين الأساس النقدي (القاعدة النقدية) (Monetary Base) والمعروف بالرمز (M0), إذ يمثل الأخير إجمالي النقود المتداولة, إضافة إلى ودائع البنوك لدى البنك المركزي (الاحتياطيات). ويلعب الأساس النقدي (القاعدة النقدية) دوراً كبيراً في التأثير على حجم الودائع الجديدة, فالزيادة في حجم الاحتياطيات المصرفية يمنح البنوك التجارية قدرة أكبر في زيادة منح القروض (خلق ودائع جارية جديدة) والقيام بالاستثمارات المالية وهذا ما سيؤدي إلى زيادة في الحجم الكلي لعرض النقود لذلك تستطيع السلطات النقدية السيطرة على تغيرات عرض النقود من خلال مراقبتها للأساس النقدي لأنه يتيح لها تلقائياً سلطة على الودائع التي تقوم بخلفها البنوك التجارية.

ثانياً: عرض النقود بالمفهوم الواسع (M2) (Broad Money Supply):

يتسع مفهوم العرض النقدي كلما أضفنا إلى التعريف أنواع أخرى من الأصول المالية, أو ما يعرف بأشباه النقود (near money). وهي تلك الأصول المالية التي تضم (الودائع الزمنية, وودائع الادخار, وحسابات القروض وغيرها من الأصول) التي وإن كانت تعاني من انخفاض درجة سيولتها بالمقارنة مع العملة المتداولة أو الودائع الجارية, إلا أنها تتميز بما تعطيه لحاملها من عائد مالي يساوي عادة معدل الفائدة الجاري. ومن ذلك فإن مفهوم عرض النقود بالمفهوم الواسع يشمل بالإضافة إلى مكونات العرض النقدي بالمفهوم الضيق (M2), الودائع الزمنية والودائع الادخارية

ويمكن احتسابها كالتالي: [عرض النقود (M2) = مجموع العملة في التداول لدى الجمهور + الحسابات الجارية (ودائع تحت الطلب) لدى البنوك التجارية + أشباه النقود].

ويمكن القول بأن عرض النقود الواسع يعطي صورة أفضل لتحديد حجم عرض النقود في الاقتصاد للأسباب الآتية (السيد علي والعيسى, 2004, 52):

أ- تطور الهيكل المالي للاقتصاديات المتقدمة صناعياً قد وفر طائفة متنوعة من الموجودات المالية التي يمكن تحويلها إلى وسائل دفع بسهولة وفي وقت قصير وبالتالي فهي تقترب من النقود من حيث التأثير على النشاط الاقتصادي والأسعار من خلال الإنفاق وبنفس الوقت تقوم بوظيفة مخزن للقيم.

ب- إن الودائع الزمنية وودائع الادخار وحسابات القروض (أشبه النقود) تدر دخلاً مستمراً بصورة فائده وهو ما لا يتوفر لوسائل الدفع من العملة والحسابات الجارية لذلك فإن وجود مثل هذه الموجودات يتيح للأفراد فرصة للتحرر من تراكم الثروة بشكل أرصدة لا تغل عائداً.

ثالثاً: عرض النقود بالمفهوم الأوسع (M3):

ينصرف هذا المفهوم إلى تحديد عرض النقود بالمفهوم الأوسع ليشمل (M2) مضافاً إليها الادخارات المودعة خارج البنوك التجارية أي لدى مؤسسات الادخار (كبنوك الادخار المشتركة وجمعيات الاقراض والادخار وصناديق الادخار). يمكن احتساب عرض النقود (M3) في مجتمع ما باستخدام المفهوم الأوسع من خلال المعادلة الآتية: [عرض النقود (M3) = M1 + M2 + ودائع الادخار لدى المؤسسات الادخارية (خارج البنوك التجارية)] (السيد علي والعيسى, 2004, 53).

تعود أسباب ظهور هذا المفهوم إلى تطور النظام المالي للاقتصاديات الصناعية وازدياد عدد المؤسسات الوسيطة وتوسع دائرة الخدمات المالية والمصرفية المتخصصة. لذلك ظهر إلى جانب البنوك التجارية مجموعة من المؤسسات غير المصرفية التي تعرض على الجمهور أصناف من موجودات مالية جديدة والتي تتمتع بصفة مخزن للقيمة الشرائية.

رابعاً: عرض النقود بمفهوم السيولة (L) (Liquidity):

ينصرف هذا المفهوم إلى تحديد عرض النقود بمفهوم السيولة ليشمل (M3) مضافاً إليها بقية الاصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية كالأوراق المالية العامة والسندات المتمثلة بالقروض سواء اصدرتها الحكومة أو المشروعات الخاصة والسندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة والبنوك العقارية والودائع الحكومية وسندات الادخار والاوراق التجارية.

تتميز الاوراق المالية الحكومية القصيرة الاجل التي تتراوح بين (3) و(6) أشهر والتي من أهمها (اذونات الخزينة) بسيولتها العالية وارتفاع درجة ضمانها من حيث قابلية

بيعها عند الحاجة مع تعرضها لتقلبات محدودة في اسعارها. أما السندات الحكومية الطويلة الاجل اي التي تستحق في فترة تزيد على السنة فمن الممكن استرداد مبالغها بسهولة عند استحقاقها. إلا انه نظراً لطول امد استحقاقها فأنها تكون عادة اقل سيولة من ادونات الخزينة ولكن أكثر ربحية منها (السيد علي والعيسى, 2004, 53).

2- تحليل العلاقة بين مناسيب السيولة (عرض النقد) والتضخم للمدة (1990-2016):

تعد السلط النقدية متمثلة بالبنك المركزي العراقي مؤسسة استقرار الأسعار والمشجعة على تمويل التنمية ومن خلال دعم أدوات السوق، وهدفها الأساس التصدي للتضخم وخفض معدلات الزيادة السنوية في المستوى العام للأسعار بغية استعادة التوازن الاقتصادي وتقوية الاستقرار المالي في آن واحد، والتي تتمثل بهدف الاستقرار النقدي والمالي الذي نص عليه قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة (2004) الذي منحه صفة الاستقلال وهو بوصفه مؤسسة مالية يلتزم بهذه الأهداف (محمد, 2017, 121). وسعى البنك المركزي العراقي أثناء المدة (2004-2016) إلى الارتقاء بدرجة فاعلية السياسة النقدية الهادفة إلى توفير فرص الاستقرار النقدي والنجاح للاقتصاد الوطني بوصفها السياسة الوحيدة التي تنفرد في التصدي للتضخم وإدارة سياسة نقدية حصينة ومواكبة للتطورات المصرفية مع الاستمرار في اتباع رقابة مصرفية مواكبة لأفضل المعايير والممارسات الدولية من خلال استراتيجية خاصة بالرقابة على الجهاز المصرفي ومواصلة المراجعة الجادة والشاملة لمنظومة التشريعات التي تحكم عمل الجهاز المصرفي (محمد, 2017, 122), ويساعد الجدول (1) في متابعة تطورات عرض النقد للمدة (1990-2016).

جدول (1)

نسبة العملة في التداول ومعدلات نمو عرض النقد وصافي الموازنة والإنفاق الحكومي ومعدل التضخم للمدة (1990-2016)

السنوات	نسبة العملة في التداول (1)	معدل نمو عرض النقد (2)	معدل نمو صافي الموازنة (3)	معدل نمو الإنفاق الحكومي (4)	معدل التضخم (5)
1990	87.3	-	-	-	-
1991	88.6	60.6	133.2	23.4	181.0
1992	82.0	77.9	109.7	87.98	83.6
1993	77.6	96.8	115.3	109.6	207.7
1994	83.4	176.4	189.8	189.2	448.5
1995	82.8	195.1	235.9	246.3	387.3

-16.1	-21.4	-37.5	36.2	91.7	1996
23.1	11.6	-46.4	8.0	89.5	1997
14.8	51.91	104.8	30.2	88.2	1998
12.6	12.2	-21.3	9.7	85.9	1999
5.0	45.0	16.2	16.4	85.3	2000
16.4	38.7	116.1	24.9	82.5	2001
19.3	22.6	-26.6	39.5	85.0	2002
33.6	-22.2	-128.2	91.5	80.1	2003
27.0	1489.9	795.8	75.7	13.1	2004
37.0	-2.1	554.5	12.3	21.3	2005
53.2	21.63	20.3	35.6	32.5	2006
30.8	4.8	35.4	40.4	20.2	2007
2.7	71.1	-14.6	29.7	9.8	2008
-2.8	-17.3	-102.5	32.3	7.5	2009
2.5	26.1	-112.7	38.7	2.0	2010
5.6	12.2	68160.6	20.7	3.9	2011
6.1	33.4	-52.3	2.0	4.8	2012
1.9	13.3	-138.1	15.8	4.2	2013
2.2	-5.8	21.4	-1.5	0.5	2014
1.4	-37.2	-132.3	-9.9	0.5	2015
2.0	-4.7	-689.0	8.0	59.4	2016

المصدر: العمود (1 و 2) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية للسنوات (2004-2015)، العمود (3 و 4) وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية للمدة (2004-2015). العمود (5) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

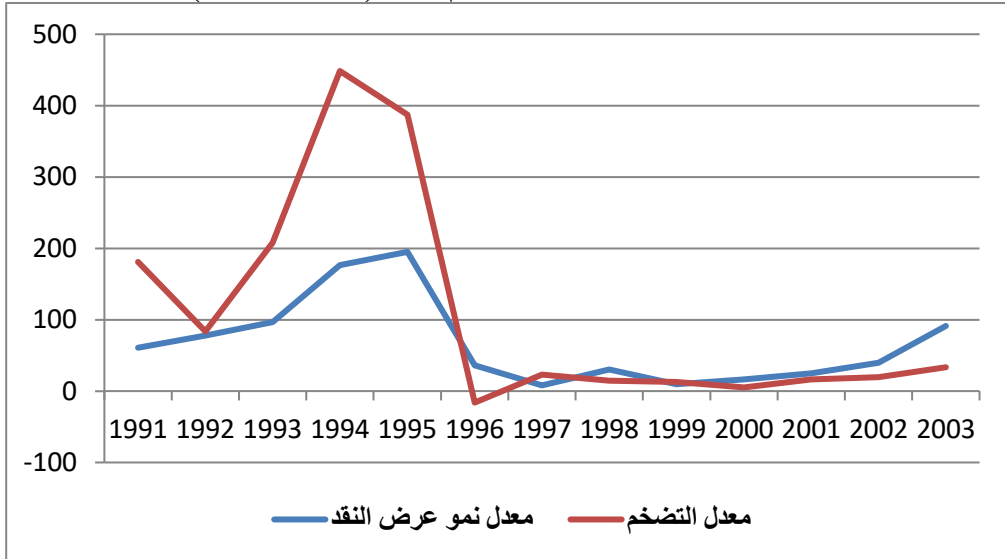
يشير الجدول (1) من خلال تتبع معدلات النمو لمتغيرات محل الدراسة نجد هناك توسع في الكتلة النقدية خلال المدة (1991-1995) حيث نما عرض النقد من (60.6%) عام (1991) إلى (195.1%) عام (1995) يقابله زيادة في معدلات نمو فائض الموازنة من (133.2%) عام (1991) إلى (235.9%) عام (1995) برغم من استمرار منع تصدير النفط الخام العراقي بسبب الحصار الاقتصادي، وبطبيعة الحال تفسير هذه الزيادة في معدلات نمو فائض الموازنة هو جراء التمويل التضخمي (الإصدار النقدي الجديد) السياسة التي اتبعتها البنك المركزي العراقي لتمويل الموازنة العامة، مما أدى إلى ارتفاع موازي بمعدلات التضخم إلى ارقام قياسية حيث قفز معدل التضخم من

(181.0%) عام (1991) إلى (387.3%) عام (1995) ومسجل أعلى نمو له عام (1994) حيث وصل إلى حوالي (448.5%). وحتى مع توقيع وسريان مذكرة التفاهم (1996) وتحقيق إيرادات أجنبية فإن معدل نمو عرض النقد استمر بالنمو الواسع ولكن بوتيرة أقل، حيث بلغ (36.2%) عام (1996) واستمر بالارتفاع حتى وصل عام (2003) إلى (91.5%)، يقابله نمو موازي في معدلات التضخم حيث بلغ (33.6%) في عام (2003). وذلك بسبب إن البنك المركزي وسياسته النقدية وميزانيته العمومية تابعة للسياسة المالية ومتطلبات الموازنة العامة بغض النظر عن الآثار الناتجة عن ذلك من تضخم وتقلبات سعر الصرف. رافق ذلك خلل في بنية الناتج وتدني أداء الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وتعطل الناتج المحلي الإجمالي النفطي جراء منع تصدير النفط الخام أثناء الحصار الاقتصادي (داغر, 2014, 29).

أما فيما يخص المدة من (2004-2016) فهي شهدت تغيرات جديد في البنك المركزي تمثلت في استقلال سياسة البنك النقدية وميزانيته العمومية عن السياسة المالية ومتطلبات الموازنة العامة الاتحادية ومحاولات البنك لتفعيل معدل الفائدة من خلال منح المصارف حرية اقرار معدلات الفائدة الدائنة والمدينة، الهدف منه جذب الودائع المختلفة وخاصة الادخارية، واعتماد مزاد بيع العملة للسيطرة على الكتلة النقدية، إلا أن الذي تحقق هو انخفاض نسبة العملة في التداول من (13.1%) عام (2003) إلى (20.2%) عام (2007) لتصل إلى (9.8%) عام (2008) لتعاود الارتفاع مرة أخرى عام (2016) إلى (59.4). هذا يفسر إن عرض النقد ما يزال ينمو بمعدلات مرتفعة وموازية لنسبة العملة في التداول. إن هذا الخلل يعود إلى طبيعة الاقتصاد العراقي الريعي بسبب قيادة القطاع النفطي لمعظم الإيرادات العامة وبحوالي (95%) (داغر, 2017, 22)، مما يولد ظهور مشكلة جديدة بل تعتبر تحدياً كبيراً للبنك المركزي وهو ما مدى قدرة البنك على السيطرة على عرض النقد في ظل زيادة الطلب الحكومي على العملة المحلية لتغطية نفقاتها المتنامية، وبنفس الوقت تجعل من استقلالية البنك على المحك. وكما يوضح في الشكل (3) حيث يكون محور معدل نمو عرض النقد موازي بل ومطابق لمحور معدل نمو الإنفاق الحكومي ما بعد عام (2005).

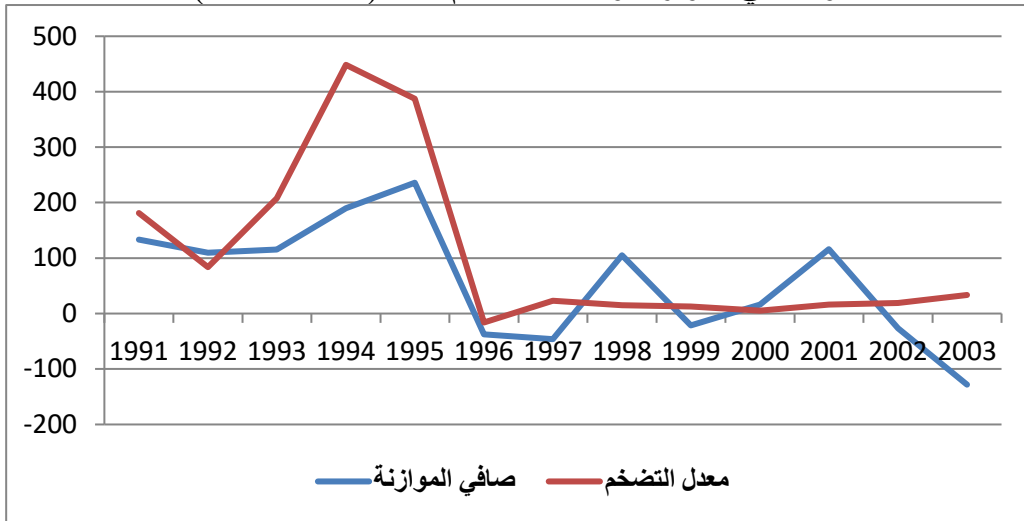
شكل (1)

معدل نمو عرض النقد ومعدل التضخم للمدة (1990-2003)



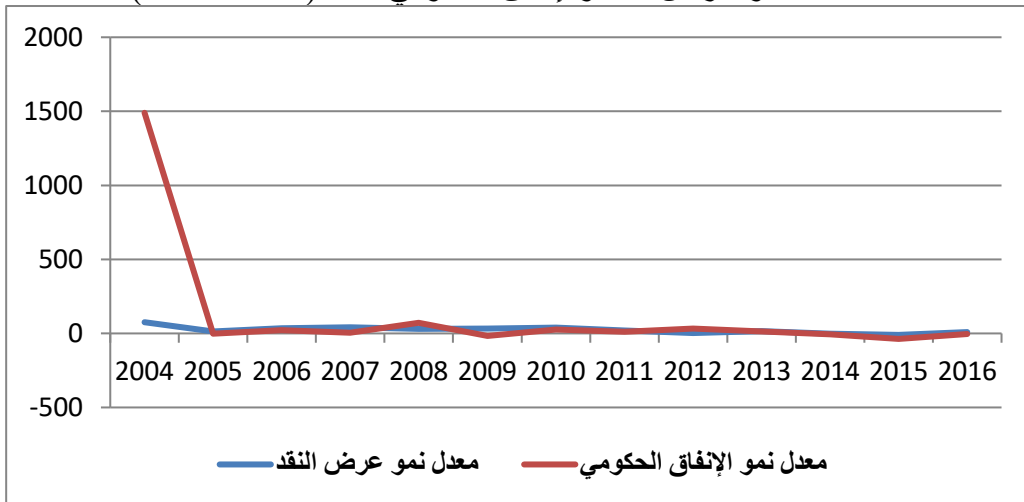
المصدر: الشكل من عمل الباحثين، بالاعتماد على الجدول (1).

شكل (2)
معدل نمو صافي الموازنة ومعدل التضخم للمدة (2003-1990)



المصدر: الشكل من عمل الباحثين، بالاعتماد على الجدول (1).

شكل (3)
اتجاهات معدلات نمو عرض النقد والإنفاق الحكومي للمدة (2016-2004)



المصدر: الشكل من عمل الباحثين، بالاعتماد على الجدول (1).

3- تحليل العلاقة بين مناسيب السيولة (عرض النقد) والنتاج المحلي للمدة (2004-2016):

يعد الاستقرار السعري الهدف الرئيس للسياسة النقدية، والذي تنفرد بإدارته نسبياً، ويعد مقياساً لأدائها (داغر، 2017، 17)، مع ذلك يسعى البنك المركزي إلى تحقيق هدف نهائي يركز في تحفيز النمو الاقتصادي مع الحفاظ على بيئة اقتصادية مستقرة، أي اتباع سياسة توائم بين تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار في المستوى العام للأسعار من خلال أدواتها الوسيطة سعر الفائدة وسعر الصرف، التي تركز على السيطرة على عرض النقد ومعدل نموه وبما يتناسب مع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد (محمد، 2017، 119). واستناداً لما تقدم، يأتي تأثير عرض النقد على الناتج المحلي الإجمالي بصورة غير مباشرة وذلك عن طريق التأثير في سعر الفائدة، إذ أن سعر الفائدة هو الذي يحدد طبيعة العلاقة بين عرض النقد والناتج. ولتتبع طبيعة هذه العلاقة في الاقتصاد العراقي سنركن إلى طبيعة العلاقة هل طردية أم عكسية وكما يوضحه الجدول (2).

جدول (2)

العلاقة بين عرض النقد وسعر السياسة ونمو الناتج للمدة (2004-2016)

نمو GD P (6)	GDP بالأسعار الثابتة 2007=100 (5)	نمو سعر السياسة ة (4)	سعر السياسة ة (3)	نمو عرض النقد (2)	عرض النقد (1)	السنوا ت
53.5	101,845,262. 4	6.0	6.00	75.7	10,148,62 6	2004
1.6	103,551,403. 4	16.6	7.00	12.3	11,399,12 5	2005
5.6	109,389,941. 3	128. 5	16.0	35.6	15,460,06 0	2006
1.8	111,455,813. 4	25.0	20.0	40.4	21,721,16 7	2007
8.2	120,626,517. 1	-16.2	16.7 5	29.7	28,189,93 4	2008
3.3	124,702,847. 9	-47.2	8.83	32.3	37,300,03 0	2009
6.4	132,687,028. 6	-29.2	6.25	38.7	51,743,48 9	2010

7.5	142,700,217.0	-4.0	6.00	20.7	62,473,929	2011
13.9	162,587,533.1	0.0	6.00	2.0	63,735,871	2012
7.6	174,990,175.0	0.0	6.00	15.8	73,830,964	2013
0.1	175,335,399.6	0.0	6.00	-1.5	72,692,448	2014
3.9	182,331,154.1	0.0	6.00	-9.9	65,435,425	2015
9.4	199,476,600.2	-27.8	4.33	8.0	70,733,027	2016

المصدر: العمود (1 و 3) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية للسنوات (2004-2015)، العمود (5) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، العمود (2 و 4 و 5) من عمل الباحثون.

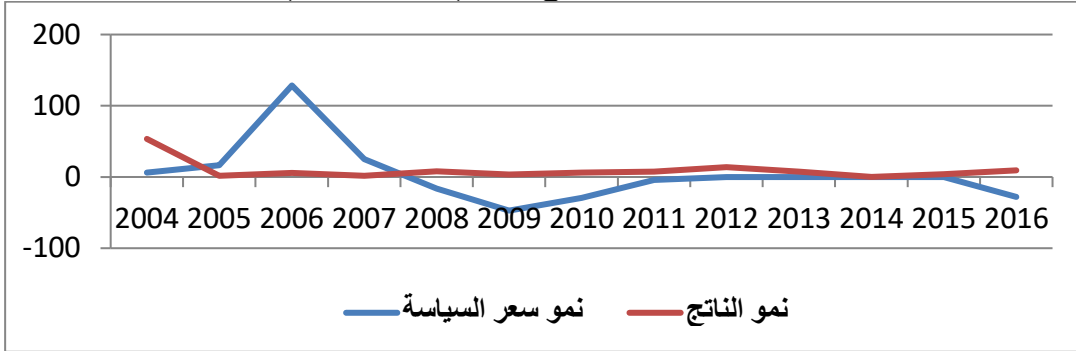
يمكن تسجيل الملاحظات الآتية في ضوء الجدول (2):

- 1- يلاحظ إن عرض النقد حقق نمو في عام (2004) بلغ حوالي (75.7%) قابله نمو في سعر السياسة في نفس السنة بلغ (6.0%) وهذا المعدل من النمو دفع إلى نمو الناتج ما يقارب (53.5%) وهذه النسبة المرتفعة تعود إلى السماح للعراق على تصدير النفط أي ارتفاع مساهم النفط الخام في الناتج المحلي أي لا توجد دلالة واضحة لعلاقة عرض النقد وسعر الفائدة والناتج.
- 2- يشير الجدول (2) إن سعر السياسة حقق معدلات نمو عالية في الأعوام (2005) و(2006) و(2007) قابله معدلات نمو منخفضة في الناتج المحلي بلغت لنفس الأعوام وعلى التوالي (1.6%) و(5.6%) و(1.8%).
- 3- يشي الجدول (2) إلى وجود علاقة عكسية بين سعر السياسة والناتج المحلي الإجمالي للسنوات من (2008-2011) حيث انخفض سعر السياسة من (سالب 16.2%) عام (2008) إلى (سالب 4.0%) عام (2011).
- 4- يبين الجدول إن سعر السياسة حقق معدلات نمو قريبة أو مساوية إلى (صفر%) للمدة من (2012-2015) مع معدلات نمو لا يتس فيها في الناتج المحلي الإجمالي. وكذلك الحال في عام (2016) حقق سعر السياسة نمو سالب بلغ (27.8%) قابله نمو موجب في الناتج المحلي الإجمالي بلغ حوالي (9.4%).

- 5- النقاط أعلاه تبيين وبشكل واضح انفصال سلوك سعر الفائدة تماماً عن سلوك الناتج المحلي الإجمالي وأيضاً ضعف تأثير سعر الفائدة على الناتج المحلي الإجمالي والشكل (4) يوضح ذلك.
- 6- لو استبعدنا سعر الفائدة من التحليل ايضاً يتبين إن سلوك عرض النقد ينفصل عن سلوك الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يوضح إن من البنك المركزي العراقي لم يستهدف الناتج لانشغاله في استهداف التضخم وهو هدفه الرئيس.

شكل (4)

مسار نمو سعر السياسة ونمو الناتج للمدة (2004-2016)



المصدر: الشكل من عمل الباحثين، بالاعتماد على الجدول (2).

4- النموذج القياسي المستخدم وتحليل النتائج:

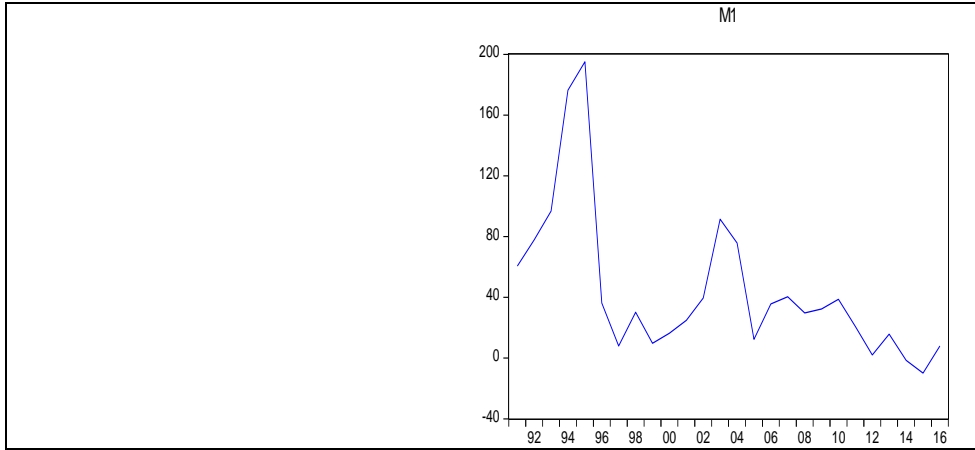
أولاً: نتائج اختبار جذر الوحدة:

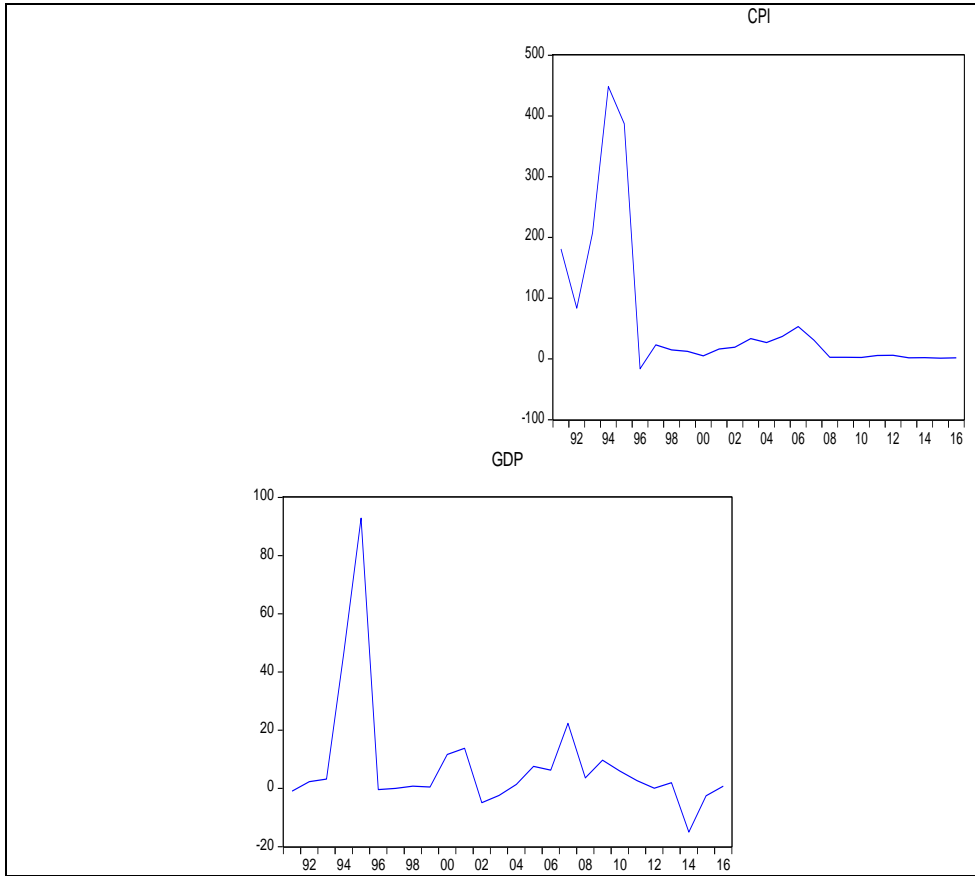
يعتبر اختبار جذر الوحدة من الاختبارات المهمة والأساسية (Pre-test) لبيانات السلاسل الزمنية. أي يجب على متغيرات السلاسل الزمنية اجتياز هذا الاختبار قبل تقدير النموذج المطلوب. لذلك على المتغيرات المستخدمة في النموذج المطلوب تقديرها أن تكون مستقرة (Stationary)، وأن لم تكن كذلك فيجب تحويل البيانات حتى تكون مستقرة أما باستخدام بيانات متغيرات جديدة أو بأخذ الفرق الأول (first difference) لبيانات المتغيرات الأصلية أو غيرها من طرق تحويل البيانات. ومن الناحية الإحصائية فإن السلسلة الزمنية المستقرة هي سلسلة وسطها وتباينها ثابت عبر الزمن وقيمة التباين المشترك بين فترتان زمنيتان تعتمد فقط على المسافة أو الفجوة أو التخلف الزمني بين الفترتان الزمنيتان وليس على الزمن الحقيقي في وقت حساب التباين المشترك. أما السلسلة غير المستقرة فهي سلسلة وسطها وتباينها غير محدد وتكون متكاملة من رتبة على الأقل تساوي الوحدة أو $I(1)$ (ناصر، 2014، 119). وتمثل هذه الصفة الإحصائية الدليل على أن السلسلة غير مستقرة هي فقط تشتمل على مكون عشوائي دائم يعكس كافة التغيرات الدائمة في السجل التاريخي للمتغير محل البحث. وفي ضوء ما تقدم أن الباحثون يهتمون بدراسة جذر الوحدة للأسباب التالية:

- (1) لتجنب حدوث مشكلة الارتباط الذاتي، لأنه أحياناً مشكلة الارتباط الذاتي تنتج من كون واحد أو أكثر من متغيرات النموذج هو غير مستقر أي يحتوي على جذر الوحدة.
- (2) أحياناً قد نحصل على (R^2) عالي جداً من خلال تقدير معادلة تحتوي على متغيرين مثلاً على الرغم من عدم وجود علاقة منطقية بين هذين المتغير مما يقود إلى ظهور مشكلة التقدير الزائف (Spurious regression)، لذلك اختبار جذر الوحدة يعتبر أساسياً لتجنب مثل هكذا حالة.
- (3) في حالة إجراء اختبار العلاقة السببية (Granger Causality Relationship Test) أو (VAR test) فأنا نفترض بأن المتغيرات هي مستقرة (Stationary). ولتشخيص وجود جذر الوحدة في بيانات السلاسل الزمنية سيتم استخدام ثلاث طرق هي طريقة الرسم البياني وطريقة (ديكي - فوللر الموسع) وطريقة (فليبس-بيرون). وفيما يأتي عرض لنتائج تلك الطرق.

الشكل (5)

خريطة الاشكال البيانية لمتغيرات المرحلة الأولى من الدراسة





المصدر: الشكل من عمل الباحثين بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (1 و 2) ومن خلال اعتماد برنامج (EViews 9).

يتضمن الشكل (5) خريطة الاشكال البيانية لمتغيرات الدراسة في مرحلتها الأولى، ويمثل المحور الافقي الزمن من (1990-2016) في كل شكل من الاشكال البيانية، والمحور الرأسي يمثل قيم المتغيرات. ويشير الشكل بشكل واضح أن السلسلة الزمنية هي متجهة و متزايدة نحو الأعلى، وهذا فيه احتمال كبير بأن متوسط السلسلة لمتغيرات محل البحث غير مستقرة (non-stationary)، الأمر الذي يدفع لإجراء اختبارات إضافية، للتحقق من وجود اتجاه زمني والتخلص منه ان وجد، بغية الحصول على سلاسل زمنية تنسم بالسكون ويتسنى للباحثون الاعتماد عليها في اجراء الاختبارات الاحصائية. وبالإمكان اختبار جذر الوحدة باستخدام طريقة (ديكي – فولر الموسع) وطريقة (فليبس-بيرون) والمعروضة نتائجهما في الجدولين (3) و(4) وكما يأتي.

الجدول (3)
نتائج اختبار جذر الوحدة للمستوى باستخدام (ADF)

Augmented Dickey-Fuller (ADF)						
Level						
المتغير ت	None		Trend and intercept		Intercept	
	t- Statistic	Prob	t- Statistic	Prob	t- Statistic	Prob
M1	- 1.74197 3	0.077 3	- 3.92570 9	0.030 3	- 2.16922 5	0.221 5
CPI	- 2.29622 1	0.023 7	- 3.73048 0	0.039 6	- 2.59037 9	0.108 7
GDP	- 3.18410 9	0.002 7	- 3.89715 2	0.027 6	- 3.49834 7	0.016 7

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (1 و 2) ومن خلال اعتماد برنامج (EViews 9).

الجدول (4)
نتائج اختبار جذر الوحدة للمستوى باستخدام (Phillips-Perron)

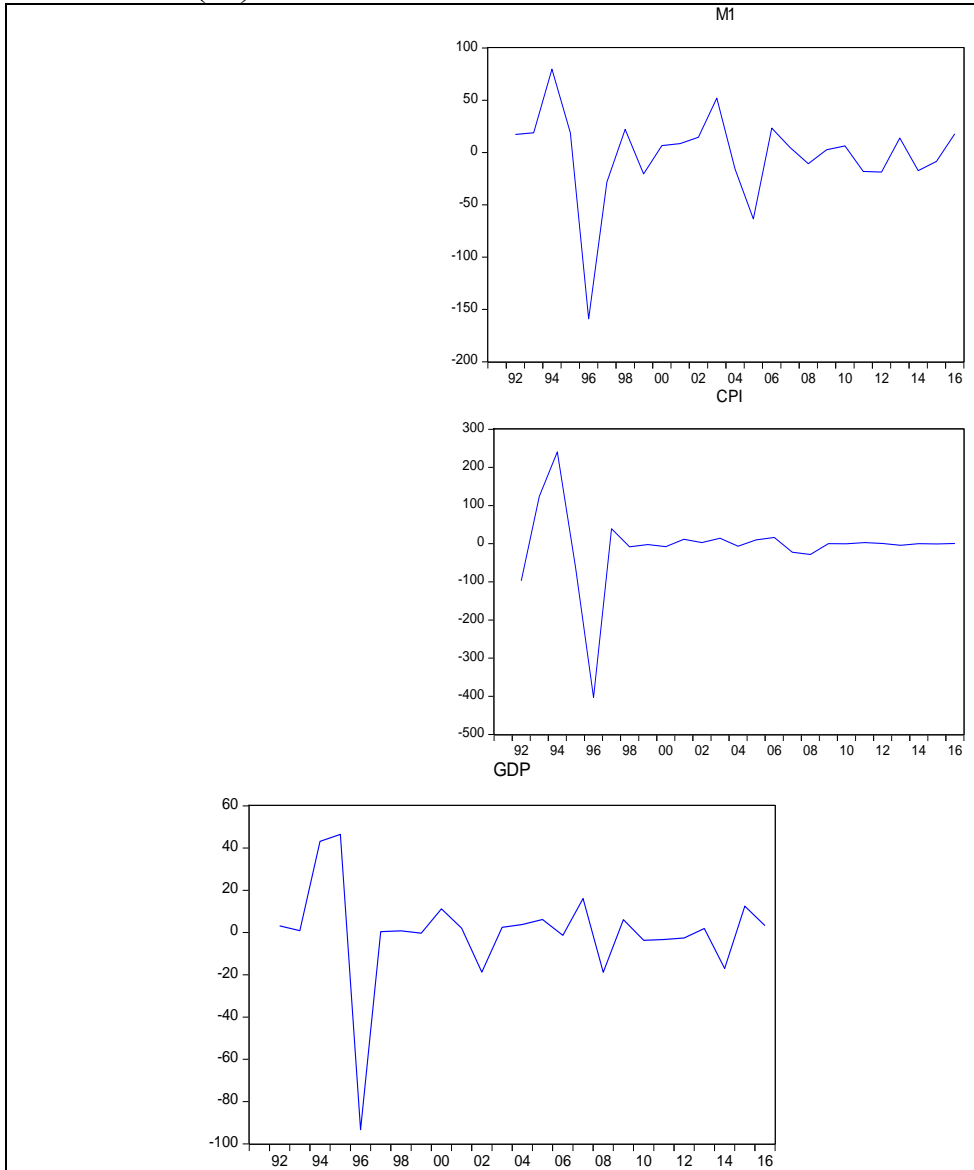
Variables	Test values	None	Trend and intercept	Intercept	
M1	Phillips-Perron test statistic	- 1.551934	- 2.904685	- 2.166732	
	Test critical values	%1	- 2.660720	- 4.374307	- 3.724070
		%5	- 1.955020	- 3.603202	- 2.986225
		%10	- 1.609070	- 3.238054	- 2.632604
CPI	Phillips-Perron	-	-	-	

	test statistic	2.116313	2.627615	2.225186
	%1	- 2.660720	- 4.374307	- 3.724070
	%5	- 1.955020	- 3.603202	- 2.986225
	%10	- 1.609070	- 3.238054	- 2.632604
GDP	Phillips-Perron test statistic	- 3.171286	- 3.863136	- 3.475605
	%1	- 2.660720	- 4.374307	- 3.724070
	%5	- 1.955020	- 3.603202	- 2.986225
	%10	- 1.609070	- 3.238054	- 2.632604

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (1 و 2) ومن خلال اعتماد برنامج (EViews 9).

النتائج في الجدولين (3) و(4) تشير إلى أن متغيري عرض النقد ومعدل التضخم تحتوي على جذر الوحدة أي أنها غير مستقرة في حالتها الأولية عند المستوى، وذلك لأن (t) المحتسبة هي أقل من قيمة (t) الجدولية لذلك نقبل فرضية العدم والتي تنص على وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية المقدره، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية المقدره، اما متغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مستقر في حالته الأولية عند المستوى، وذلك لأن (t) المحتسبة هي اعلى من قيمة (t) الجدولية لذلك نقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية المقدره، مما ينبغي اخذ الفروق الأولية للمتغيرات الغير مستقرة لتتحول البيانات إلى حالة الاستقرار ومن ثم رفض فرضية العدم المتمثلة بعدم استقرارية المتغيرات في مستوياتها ويطلق عليها متكاملة من الدرجة الأولى (1)~I. ومما يسمح الاعتماد عليها في اجراء الاختبارات الاحصائية.

الشكل (6)
خريطة الاشكال البيانية لمتغيرات الفرق الأول (1st)



المصدر: الشكل من اعداد الباحثين بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (1 و 2) ومن خلال اعتماد برنامج (EViews 9).

ويشير الشكل بشكل واضح أن السلسلة الزمنية هي متجهة نحو الأسفل، وهذا من المحتمل بأن متوسط السلسلة لجميع متغيرات البحث مستقرة (stationary)، وبالإمكان اختبار جذر الوحدة وكما في النتائج التي تظهر في الجدولين (5) و(6).

الجدول (5)

نتائج اختبار جذر الوحدة للفرق الأول (1st) باستخدام (ADF)

Augmented Dickey-Fuller (ADF)						
Level						
المتغير ت	None		Trend and intercept		Intercept	
	t- Statistic	Prob	t- Statistic	Prob	t- Statistic	Prob
M1	- 4.47274 4	0.000 1	- 4.28066 5	0.012 7	- 5.00500 3	0.000 6
CPI	- 4.66395 9	0.000 1	- 4.45021 6	0.008 9	- 4.56180 0	0.001 5
GDP	- 5.92967 5	0.000 0	- 5.68002 3	0.000 6	- 5.79938 5	0.000 1

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (1 و2) ومن خلال اعتماد برنامج (EViews 9).

الجدول (6)

نتائج اختبار جذر الوحدة للفرق الأول (1st) باستخدام (Phillips-Perron)

Variables	Test values	None	Trend and intercept	Intercept	
M1	Phillips-Perron test statistic	- 6.098005	- 7.318743	- 7.748040	
	Test critical values	%1	- 2.664853	- 4.394309	- 3.737853
		%5	- 1.955681	- 3.612199	- 2.991878

		10%	- 1.608793	- 3.243079	- 2.635542
CPI	Phillips-Perron test statistic		- 5.998852	- 5.598106	- 5.968166
		1%	- 2.664853	- 4.394309	- 3.737853
		5%	- 1.955681	- 3.612199	- 2.991878
		10%	- 1.608793	- 3.243079	- 2.635542
	Phillips-Perron test statistic		- 10.85102	- 10.31912	- 10.53818
GDP		1%	- 2.664853	- 4.394309	- 3.737853
		5%	- 1.955681	- 3.612199	- 2.991878
		10%	- 1.608793	- 3.243079	- 2.635542
	Phillips-Perron test statistic		- 10.85102	- 10.31912	- 10.53818

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (1 و 2) ومن خلال اعتماد برنامج (EViews 9).

النتائج في الجدولين (5) و(6) تشير إلى أن متغيري عرض النقد ومعدل التضخم لا تحتوي على جذر الوحدة أي أنها مستقرة في حالتها الأولية عند المستوى، وذلك لأن (t) المحتسبة هي اعلى من قيمة (t) الجدولية لذلك نقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية المقدره، ونرفض فرضية العدم والتي تنص على وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية المقدره. وطالما ان متغير عرض النقد ومعدل التضخم يتسم بالسكون عند الدرجة نفسها أي الفرق الأول والنتائج المحلي الإجمالي عند المستوى، مما استلزم اختبار النتائج المحلي الإجمالي في الفرق الأول وتبين انها مستقرة ويسمح الاعتماد عليها في اجراء الاختبارات الاحصائية.

ثانياً: نتائج اختبار التكامل المشترك:

إن التفسير الاقتصادي للتكامل المشترك (Co-integration) في بيانات السلاسل الزمنية يوضح وجود توازن مستقر في المدى الطويل بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر تأخذ اتجاهاً مشتركاً واحداً (Unique) بحيث تؤدي التقلبات في أحدهما إلى إلغاء التقلبات في السلسلة الأخرى، فإذا كانت خلاف ذلك، فإنها لن تتمكن من التحرك سوية

وباتجاهات منتظمة خلال الزمن، ولهذا يجب تعديل وتصحيح اتجاهاتها قبل البدء بعملية التقدير. إذ يقوم اختبار (Co-integration) بتقليص الاختلافات والتباينات إلى حدودها الدنيا باتجاه تحقيق التوازن في المدى الطويل بحيث يمكن للمتغيرات المقدره أن تسيّر باتجاهات متقاربة معاً خلال الزمن والاختلافات بينهما تكون مستقرة وبشكل عام، أن اختبار العلاقة طويلة الأجل يتطلب أتباع خطوتين، الأولى، تشخيص كون السلاسل مستقرة ولها درجة تكامل من الدرجة الأولى. والثانية، اختبار استقراره الأخطاء العشوائية فإذا كانت البواقي مستقرة ولها درجة التكامل نفسها فإن ذلك يؤشر إلى أن حدود الخطأ العشوائي مستقر وتمثل $(I(0), \mu_t, \nu_t)$ أي أن تكون البواقي الناتجة من تقدير العلاقة الخطية بين المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر. فإذا كانت البواقي غير مستقرة (مشتتة بشكل عشوائي) فهذا يدل على أن المتغيرات غير متكاملة وبذلك فإن إجراء الاختبارات التقديرية سيكون ذا نتائج متحيزة وزائفة. وبما أن السلاسل الزمنية موضوع البحث (M1) و(CPI) و(GDP) خالية من جذر الوحدة عند فروقها الأولى ومتكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، لذلك سيتم اختبار وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين السلاسل الزمنية الغير مستقرة في مستوياتها باستخدام طريقة جوهانسن- جلس (Johansen-Juselius)، والتي تتضمن اختبارين: اختبار الأثر (λ_{trace}) واختبار القيمة الذاتية القصوى (λ_{max}) (العلي، 2012، 66). وتشير النتائج في الشكل (7) إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة $(H_1: B \neq 0)$ القائلة بوجود أكثر من متجه واحد من متجهات للتكامل المشترك، لأن قيمة (λ_{trace}) وقيمة (λ_{max}) المحسبة أكبر من القيمة الجدولية بدلالة قيمة (P-value)، وهذا يساعدنا في إجراء اختبار السببية.

الشكل (7)

اختبار جوهانسن-جوسليوس (Johansen-Juselius)

Date: 07/08/18 Time: 22:03
 Sample (adjusted): 1994 2016
 Included observations: 23 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Series: GDP11 M111 CPI11
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.681447	59.96268	29.79707	0.0000
At most 1 *	0.548509	33.65144	15.49471	0.0000
At most 2 *	0.487219	15.36183	3.841466	0.0001

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.681447	26.31125	21.13162	0.0085
At most 1 *	0.548509	18.28960	14.26460	0.0109
At most 2 *	0.487219	15.36183	3.841466	0.0001

المصدر: الشكل من عمل الباحثين بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (1 و 2) ومن خلال اعتماد برنامج (EViews 9).

يتضح من الشكل (7) وجود تكامل مشترك بين متغيرات هذه المدة من الدراسة وبتلات متجهات، إذ يشير اختبار الأثر إلى أن قيمة (Trace Statistic) أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وفي كل الحالات، بالتالي يمكن رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين متغيرات الدراسة، ويشير كذلك اختبار القيمة العظمى إلى إمكانية رفض فرضية العدم لصالح الفرضية البديلة، إذ أن قيمة (Max-Eigen Statistic) أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وفي جميع الحالات أيضاً، الأمر الذي يؤكد وجود تكامل مشترك بتلات متجهات.

ثالثاً: نتائج اختبار العلاقة السببية لجرانجر:

إن علاقات التكامل المشترك لا تقدم لنا اتجاهات العلاقات السببية بين المتغيرات وأي من المتغيرات هو القائد (Leading) وأيها التابع (Lagging)، وأي منهما ذات تأثيرات داخلية (endogenous) وأخرى خارجية (exogenous). أن معاملات الارتباط لا تعطي التفسير الاقتصادي لاتجاهات العلاقة كونها لا تدل دائماً على تحديد اتجاه التأثير، لذا استخدم اختبار السببية لتحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات وقد يؤكد ذلك الحقيقة التي اعتمدها جرانجر بوصفها نهجاً أساسياً في بيان السببية وهي أن الماضي والحاضر قد يولد المستقبل إلا أن المستقبل لا يولد الماضي. وإن السببية كمفهوم فلسفي تعني أن خلفيات العلاقات السابقة بين المتغيرات الحالية تعود إلى جزين أحدهما يؤثر والآخر يسبب، ولهذا فإن القياسات الإحصائية والتطبيقية هي شرط ضروري ولكنه غير كافي لإنشاء العلاقة السببية بين المتغيرات. وتعني العلاقة السببية في الاقتصاد قدرة أحد المتغيرات للتنبؤ (تسبب في) في متغير آخر، ويتم استخدام اختبار (F) لمعرفة اتجاه السببية، فإذا كانت (F) المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة لـ (F) فإن ذلك يؤدي إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة سببية وعكس ذلك لا توجد علاقة سببية (العلي، 2012، 70)، ونتائج اختبار السببية ملخصة في الجدول (7).

الجدول (7)

نتائج اختبار سببية جرانجر

اتجاه السببية	F- Statistic	Probability
M1 → CPI	5.58846	0.0278
CPI → M1	1.65895	0.2118
GDP → CPI	18.5552	0.0003
CPI → GDP	41.0206	2.E-06
GDP → M1	3.26395	0.0852
M1 → GDP	4.09169	0.0560

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (1 و 2) ومن خلال اعتماد برنامج (EViews 9).

يلاحظ من خلال الجدول (7)، تحقق مجموعتين من العلاقات السببية، فالتغير في عرض النقود يسبب التغير المستوى العام للأسعار (CPI)، والتغير في (GDP) يسبب التغير في (CPI)، ويمكن تبرير نتيجة العلاقة الأولى هو إن التضخم في العراق ظاهرة نقدية، أما المجموعة الثانية من خلال صادرات العراق النفطية التي تؤدي إلى زيادة موجودات البنك المركزي من النقد الأجنبي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عرض النقد.

5- الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

- 1- إنخفاض مستوى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في العراق، وهذا ما يؤكد معدل نمو عرض النقد الذي يتغير مع تغيرات السياسة الإنفاقية.
- 2- ضعف تأثير عرض النقد على الناتج مما يجعل الحديث على قدرة السياسة النقدية في استهداف القطاع الحقيقي في العراق مبكراً.
- 3- يشير الجانب القياسي إلى أن متغيري عرض النقد ومعدل التضخم تحتوي على جذر الوحدة أي أنها غير مستقرة في حالتها الأولية عند المستوى.
- 4- اظهر اختبار التكامل مشترك وجود علاقة توازنية طويلة الامد بين متغيرات البحث وبثلاثة متجهات.
- 5- اظهرت سببية جرانجر تحقق مجموعتين من العلاقات السببية، الأولى التغير في عرض النقود يسبب التغير المستوى العام للأسعار (CPI)، والتغير في (GDP) يسبب التغير في (CPI).

ثانياً: التوصيات:

- 1- رفع مستوى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لتوجيه الإنفاق الحكومي وفقاً لمقتضيات النمو الاقتصادي.
- 2- تحفيز الادخار عن طريق سعر فائدة جاذب ومشجع مع الارتقاء بخدمات القطاع المصرفي من خلال وصول الخدمات المصرفية إلى جميع شرائح المجتمع العراقي.
- 3- تغطية مخاطر تقلبات سعر صرف الدينار العراقي عن طريق زيادة احتياطات البنك المركزي من النقد الأجنبي، مع الاستمرار بنافذة بيع العملة الأجنبية وفقاً لإحتياجات السوق.
- 4- العمل على خلق نشاط ائتماني محفز للنمو الاقتصادي من خلال التوسع في منح الائتمان للقطاع الخاص.
- 5- إعادة هيكلة القطاع المصرفي كالاندماج بين المصارف وخاصة الصغيرة منها لإنشاء مصارف كبيرة وبما يتناسب مع متطلبات السوق.

المصادر:

- 1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المنشورات الإحصائية السنوية للسنوات (2004-2015).
- 2- داغر، محمود محمد، 2014، السياسة النقدية في العراق: من التبعية إلى الاستقلال غير الفعال، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد، 65، مركز دراسات الوحدة العربية، 27-47.
- 3- داغر، محمود محمد، 2017، التحديات التي تواجهها السياسة النقدية، وصعوبات الاتساق مع السياسة المالية، مجلة الدراسات النقدية والمالية، المجلد 1، العدد 2، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، 17-40.
- 4- السيد علي، عبد المنعم والعيسی، نزار سعد الدين، 2004، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 5- شندي، أديب قاسم وعبد الخضر، نغم حميد، 2016، قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2013)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 21، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، 4-32.
- 6- العلي، مسلم قاسم حسن، 2012، طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والخاص وأثرهما في النمو الاقتصادي لعينة من الدول الآسيوية-دراسة قياسية-للفترة (1980-2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- 7- محمد، سحر قاسم، 2017، ملامح وأبعاد السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للمدة (2003-2015): تحديات التنمية، مجلة الدراسات النقدية والمالية، المجلد 1، العدد 2، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، 119-148.
- 8- ناصر، سيف راضي محي، 2014، استهداف سعر الفائدة وأثره في الاستقرار النقدي بالعراق للمدة 1990-2011، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- 9- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.
- 10- وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية للمدة (2004-2015).